



The phenomenon of bleeding or Arab brain drain (Causes, implications, and remedies) Iraq Case Study

For the period of (1980 - 2006)

(*) Hussein Abbas al-Shammari

ظاهرة نزيف أو هجرة العقول العربية

(أسبابها ، انعكاساتها ، وسبل معالجتها) العراق حاله دراسية

للمدة من (١٩٨٠ - ٢٠٠٦)

(*) حسين عباس الشمري

Abstract

The problem of migration in general and the brain drain of scientific competencies, in particular of the permanent problems, were numerous causes and motives, you may be in the form of individuals or groups, and may be internal or external, may be normal or security, political, or scientific or economic reasons.

As brain drain scientific Arab abroad due causes often to the political, security, economic and lifestyle factors, and for whatever reasons and motives, the effects will be negative for the countries that have migrated ones and positive on the countries which have migrated to, and on the Arab governments to take all measures that will help stop the brain drain and competencies and stimulate immigrant them to return to their homelands in Arab countries to contribute to addressing the problems of the majority of Arab countries in all fields.

Keywords: brain drain, Iraq, migration.

المستخلص:

تعتبر مشكلة الهجرة بشكل عام وهجرة العقول والكفاءات العلمية بشكل خاص من المشاكل الدائمة، وقد تعددت أسبابها ودوافعها، فقد تكون على شكل أفراد أو جماعات، وربما تكون داخلية أو خارجية وقد تكون أسبابها طبيعية أو أمنية أو سياسية أو علمية أو اقتصادية .

أما هجرة العقول والكفاءات العلمية العربية الى الخارج فترجع أسبابها في أغلب الأحيان إلى العوامل السياسية والأمنية أو الاقتصادية والمعيشية، ومهما كانت أسبابها ودوافعها فإن آثارها ستكون سلبية على الدول التي هاجرت منها وإيجابية على الدول التي هاجرت إليها ، وعلى الحكومات العربية أن تتخذ كافة الإجراءات التي تساعد في إيقاف هجرة العقول و الكفاءات وتحفيز المهاجر منها للعودة إلى أوطانها في الدول العربية لتساهم في معالجة المشاكل التي تعاني منها أغلب الدول العربية وفي كافة المجالات.

المقدمة

(*) Assistant Professor, Administration & Economic College, Babylon University.

تعد ظاهرة نزيف أو هجرة العقول بشكل عام ، وهجرة العقول والكفاءات العلمية بشكل خاص ظاهرة قديمة حديثة، فقد كتب الكثير من الباحثين عن هذه الظاهرة منذ منتصف القرن الماضي وحتى الآن وربما قبل هذا التاريخ ، ولطالما بقيت هذه المشكلة قائمة ومتفاقمة سنة بعد أخرى ، سيبقى البحث فيها مستمراً ، وان استمرارها وتفاقمها يعود لبقاء أسبابها ودوافعها قائمة أيضاً، والمتمثلة بالوضع الاقتصادي المتردي والوضع الأمني والسياسي غير المستقران وإهمال الكفاءات العلمية والبحث العلمي في أغلب الدول العربية ، فضلاً عن سياسات الأنظمة السياسية العربية التي تساهم في الأضرار السلبية لهذه الظاهرة ، وتعتبر ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية العربية إلى الخارج من الظواهر المؤثرة على التنمية والتطور الاقتصادي والتركيب الهيكلي للسكان والقوى البشرية في الدول العربية ، وتكتسب هذه الظاهرة أهمية متزايدة في ظل تزايد أعدادها خاصة من الكوادر العلمية المتخصصة ، وتتمثل أهم الآثار السلبية لهذه الظاهرة في حرمان المجتمعات العربية من الاستفادة من خبرات ومؤهلات هذه الكفاءات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقدم العلمي في شتى المجالات، مما يجعل الدول العربية تبقى معتمدة على الدول الأجنبية الصناعية في مجال التكنولوجيا والصناعات المختلفة، وتشير الإحصاءات إلى أن مصر قد قدمت نحو ٦٠ % من العلماء العرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وان العراق ولبنان قد ساهما بأكثر من ١٠ % بينما ساهمت كل من سوريا والأردن وفلسطين ودول أخرى بنحو ٥% لكل منها، كما أشارت إحصائيات رسمية صادرة عن منظمة العمل العربية عام 2010 إلى انه في الخمسين سنة الماضية هاجر من الوطن العربي ما بين ٢٥ - ٥٠ % من حجم الكفاءات العربية ، وفي الوقت الذي تخسر فيه الدول العربية كفاءاتها العلمية المتخصصة فأنها بالمقابل تكون قد زوّدت الدول الغربية بطاقات بشرية منتجة ومتجددة، وهذا كله ساهم في استمرار التبعية العلمية والتكنولوجية والاقتصادية للغرب واتساع الفجوة العلمية بين الدول العربية من جهة والدول الصناعية من جهة أخرى، بسبب ضياع الجهود والطاقات الإنتاجية والعلمية لهذه الكفاءات المهاجرة فضلاً عن تبديد الموارد المالية الضخمة التي أنفقت في تعليم وتدريب هذه الكفاءات ، لتتحول إلى فائدة ومردود اقتصادي مباشر للدول الصناعية دون أدنى مساهمة في تكاليف الأعداد والتدريب ، وللأسف الشديد فإن الحكومات العربية بشكل عام لم تبذل الجهود الكافية سواء للحد من هجرة كفاءاتها العلمية أو لاستقطاب تلك الموجودة في الخارج .

مشكلة البحث :

استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني وارتفاع معدلات البطالة سنة بعد أخرى خاصة بين الخريجين ، وعدم وجود سياسات اقتصادية سليمة قادرة على خلق تنمية اقتصادية حقيقية ، كل ذلك يساهم في استمرار ظاهرة نزيف أو هجرة العقول الى الخارج ، وعدم عودة المهاجر منها إلى أرض الوطن .

هدف البحث :

يهدف البحث إلى التعرف على مفهوم الهجرة وتاريخها بشكل عام ، وهجرة العقول العربية بشكل خاص وأنعكاساتها السلبية على التنمية في الدول العربية ، واقتراح السياسات والاجراءات الكفيلة بمعالجة هذه الظاهرة .

فرضية البحث :

لهجرة أو نزيف العقول العربية انعكاسات سلبية على عمليات التنمية والتطور العلمي والتكنولوجي في الدول العربية .

منهجية البحث :

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل ظاهرة نزيف العقول العربية وبيان أسبابها وأنعكاساتها السلبية على الدول العربية ، فضلاً عن اعتماد المنهج الإحصائي لضرورة ذكر بعض الإحصائيات حول حجم هذه الظاهرة .

هيكلية البحث : من اجل الوصول إلى هدف البحث والتحقق من صحة فرضيته ، فقد تم تقسيمه إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول : الهجرة (أطار نظري ومفاهيم أساسية) وتضمن مناقشة المواضيع الآتية:

أولاً : مفهوم الهجرة وتاريخها وأنواعها
ثانياً : هجرة العقول العربية بشكل عام والعراقية بشكل خاص.
أما المبحث الثاني ، فقد تناول أسباب الهجرة وأنعكاساتها ومقترحات معالجتها وتضمن مناقشة المواضيع الآتية :
أولاً : أسباب أو عوامل هجرة العقول العلمية العربية .
ثانياً : الأنعكاسات أو الآثار السلبية لظاهرة نزيف العقول العربية على عمليات التنمية.
ثالثاً : مقترحات إيقاف ظاهرة نزيف أو هجرة العقول العربية بشكل عام والعراقية بشكل خاص واستقطاب المهاجر منها .
وأخيراً جاءت بعض الاستنتاجات وجملتها من التوصيات التي يراها الباحث مناسبة في هذا الموضوع فضلاً عن المصادر التي استخدمت في هذا البحث .

المبحث الأول الهجرة / مفهومها و تاريخها وأنواعها

أولاً : مفهوم الهجرة وتاريخها وأنواعها :
١ - مفهوم الهجرة :

تعني الهجرة من الناحية اللغوية بشكل عام هي الخروج من بلد لآخر ، ويسمى الشخص مهاجراً عندما يغادر بلده ليعيش في بلد آخر لأسباب تختلف من شخص لآخر ومن مجموعة لأخرى^(١) ، كما تعني أيضاً الانتقال فردياً أو جماعياً من مكان لآخر أو من بلد لآخر بحثاً عن وضع أفضل اجتماعياً كان أم اقتصادياً أم سياسياً أم أمنياً أم دينياً أم علمياً ، وهي مصطلح عُرف قديماً ، يُعبر عن الانتقال أو عبور الحدود الإدارية أو الدولية لفترة من الزمن لأسباب مختلفة ، وتعتبر عاملاً لإزالة الحواجز التقليدية بين اللغات والعادات والمجتمعات ، لذلك ينتج عنها إيجابيات وسلبيات ، وهي لا تعني بأي حال من الأحوال السياحة لفترة محدودة ، بل تعني الاستقرار في بلد جديد غير البلد الأصلي للشخص أو الجماعة المهاجرة ، وهناك هجرة خارجية وأخرى داخلية ، وربما تكون الهجرة الداخلية أكثر خطورة على الوطن والمواطنين إذا كانت مبنية على أسس طائفية أو مذهبية كما حدث في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، وبالتحديد عام ٢٠٠٥ م . أما ظاهرة نزيف أو هجرة العقول العلمية ، فتعرف على أنها شكل من أشكال التبادل العلمي الشاذ أو غير السليم بين الدول وباتجاه واحد ولصالح الدول الأكثر تقدماً ، في حين عرفها (UNITAR) على أنها تدفق كبير لأصحاب الخبرات والمهارات والتدريب العالي من الدول النامية إلى الدول المتقدمة من المهندسين والأطباء وأساتذة الجامعات بسبب ما يعانونه من معاناة داخل بلدانهم وعدم الاستخدام الأمثل لمهاراتهم وكفاءاتهم في بلدانهم الأصلية.

وهي تعني أيضاً هجرة الأشخاص الذين (يمتلكون تحصيل دراسي عالٍ أو تخصص دقيق أو مهارة خاصة) خارج أوطانهم الأصلية لأسباب علمية أو سياسية أو أمنية أو اقتصادية ، و هجرة العقول أو نزيفها وهي عبارة ابتدعها البريطانيون لوصف خسارتهم من العلماء والمهندسين والأطباء الذين هاجروا من بريطانيا إلى أمريكا اثر الحروب وعدم الاستقرار التي مرت بها أوروبا في القرن العشرين.^(٢)

٢- تاريخ الهجرة : الهجرة قديمة قدم الإنسان على هذه الأرض ، فمنذ الهجرات السامية الأولى، إلى هجرة الرسول محمد صلى الله عليه وآله وسلم من مكة المكرمة إلى المدينة المنورة ، إلى الهجرات العربية من الجزيرة إلى الهلال الخصيب على اختلاف دوافعها وأهدافها ، وما أعقب ذلك من هجرات فردية أو جماعية على مر العصور ولأسباب مختلفة وعلى رأسها الحروب والنزاعات ، ولا يقتصر الأمر على العرب فقط ، فهناك هجرات لأقوام أخرى ، كالهجرة الأيرلندية البالغ عدد النازحين فيها قرابة العشرين مليون شخص هرباً من القتل والجوع والقهر ، وسعياً لحياة أفضل في الأراضي الأمريكية، وهي بلا شك من اكبر الهجرات في التاريخ

١ د. منذر الفضل : إهدار الحريات الأكاديمية وهجرة العقول العربية ، شبكة الانترنت، موقع حلبجة ٢ / ٦ / ٢٠٠٢ ، ص ١ .
٢ د. اليأس زين : هجرة الأدمغة العربية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ٢١٩٧ ، ص ١٣ .
www.kitababat.com /alnadawi.k./ .شبكة الانترنت - هجرة العقول العربية -

المنظور^(١)، أما هجرة الكفاءات العلمية العربية فقد بدأت بعد الحرب العالمية الثانية أي في العقد الخامس من القرن الماضي وما أعقبه من حروب ونزاعات وعدم استقرار سواء من الناحية السياسية أم الاقتصادية في أغلب الدول العربية وكانت الهجرة دائماً باتجاه الدول الصناعية المتقدمة التي شجعت عليها ولأسباب مختلفة .

٣ - أنواع هجرة أو نزيف العقول: يمكن ملاحظة الأنواع الآتية من نزيف العقول وهي^(٢)

أ- **نزيف العقول الأساسي:** ويعتبر هذا النوع من أخطر الأنواع بسبب شموليته ، إذ أنه لا يقتصر على فئة معينة من أفراد المجتمع التي تتصف بالكفاءة وإنما يمتد ليشمل جميع أفراد المجتمع وهو يرتبط بنمط التنمية المتبع في الدول النامية ومدى قدرته على أشباع الحاجات الأساسية للمجتمع وخلق الفرص المتكافئة لأفراده ، وفي هذا الإطار دلت التجربة اليابانية وتجربة دول النمرور الآسيوية (المعجزة الآسيوية) على أن من بين أعظم أكتشافاتها وأنطلاقتها هو الإنسان وتراثه والذي يعود إليه الفضل فيما تحقق من أنجازات علمية وتكنولوجية في هذه الدول في ظل توافر الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية المناسبة للأبداع وهكذا فإن هذا النوع من النزيف يمثل خسارة كبيرة لا يمكن تقديرها بثمن ألا وهو الإنسان.

ب - **نزيف العقول الداخلي:** ويتمثل في الاستخدام غير الكفوء لمؤهلات العنصر البشري والذي يعد خسارة للتنمية والمجتمع وكنتيجة لعدم أستغلال طاقات وقدرات العنصر البشري بالشكل الذي يمكنه من بذل أقصى الجهود لتحقيق أعلى المكاسب الاقتصادية والاجتماعية ، ويترتب على هذا النوع من النزيف هجرة داخلية (مهنية) والمتمثلة في عدم ممارسة الأختصاص في العمل والذي يولد شعور بالأغتراب وبالتالي يدفع لاحقا إلى الهجرة أو الأغتراب الخارجي وتتمثل هذه الحالة في الدول النامية ومنها العربية .

ج- **نزيف العقول الخارجي:** ويتمثل هذا النوع ، الأول هجرة الكفاءات من دولهم الأصلية الى الخارج مباشرة بقصد العمل والأقامة وبصورة نهائية وعدم العودة إلى بلدانهم في الغالب، أما الاتجاه الثاني فيتمثل في عدم عودة الطلبة المبعوثين إلى الخارج بعد أكمل دراستهم إلى دولهم الأصلية بصورة نهائية، علما أن الاتجاه الثاني هو الطريق السالك والرئيسي غير المباشر لأستمرار تدفق نزيف العقول إلى الخارج إضافة إلى الطريق المباشر الأول.

أما هجرة الكفاءات العلمية الجاهزة ، فإن أوروبا وأمريكا ما برحتا تعمل على استقطابها بشتى السبل ، فهي كما تحاول إغراء المال العربي بشروط استثمار مشجعة وشعوراً بالثقة لصاحب المال بالمحافظة على ماله ونماء هذا المال ، كذلك تغري أصحاب الكفاءات العلمية بتوفير أسباب الحياة الكريمة والرفاهية والأمان وأساليب البحث العلمي ، والفوائد المالية الكبيرة ، وكل ذلك شجع الكفاءات العربية على الهجرة والاستقرار في الدول الصناعية ، مما زاد الفجوة بُعداً بين الدول العربية والدول الصناعية وأدى ذلك إلى عرقلة مشاريع التنمية في الدول العربية وحرمانها من عناصرها الأساسية ألا وهي الكفاءات العلمية.^(٣)

ثانياً : هجرة العقول العلمية العربية بشكل عام و العراقية بشكل خاص (حجمها وسياقها التاريخي) :

١ - هجرة أو نزيف العقول العربية بشكل عام :

يمكن تقسيم المهاجرين من الكفاءات العلمية العربية حسب دولهم إلى ثلاث فئات ، دول ذات هجرة عالية وتضم مصر والعراق ولبنان ، ودول ذات هجرة متوسطة وتضم المغرب وسورية وفلسطين والأردن وتونس والجزائر والسودان ، ودول ذات هجرة محدودة وهي دول الخليج العربي. وان هجرة الكفاءات العلمية العربية بدأت بشكل محدد منذ القرن التاسع عشر ، وبخاصة من سوريا ولبنان والجزائر ، حيث اتجهت هجرة الكفاءات العلمية السورية واللبنانية إلى فرنسا ودول أمريكا اللاتينية ، بينما اتجهت الهجرة من الجزائر إلى فرنسا أيضاً ،

^١ د. عطوف محمود ياسين ، نزيف الأدمغة (هجرة العقول العربية إلى الدول التكنولوجية ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص ٢٣ .

^٢ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠١ ، ص ٥٢ .

^٣ Malcom S. Adiseshia , Brain Drain from The arab World Unesco : Dolg-69-Cair Dec 1969 . pp 8 – 12 .

وفي القرن العشرين وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وبالتحديد في عقد الخمسينات وما بعده من القرن الماضي هاجر من الوطن العربي ما بين ٢٥ - ٥٠ % من حجم الكفاءات العلمية العربية^(١) لذا فقد أصبحت هجرة الكفاءات العلمية العربية من العوامل المهمة المؤثرة على الاقتصاد العربي وعلى التركيب الهيكلي للسكان والقوى البشرية ، واكتسبت هذه الظاهرة أهمية متزايدة عقب مضاعفة أعداد المهاجرين وخاصة من الكوادر العلمية المتخصصة ، إذ ذكرت بعض المصادر أن عدد الكفاءات العلمية العربية المهاجرة حتى بداية عقد السبعينات من القرن الماضي قد بلغ نحو ٨٠ - ٩٠ ألف مهاجر^(٢) . وأشارت بيانات أخرى إلى أن أجمالي الخزين من الأدمغة العربية المهاجرة إلى الدول المتقدمة حتى نهاية السبعينات من القرن الماضي بلغ نحو (١٢٠) ألف مهاجر ومثل هذا الخزين يُمثل حوالي ثلث الكفاءات المهاجرة من الدول النامية .

في حين ذكرت مصادر أخرى أن هجرة الكفاءات العلمية العربية نحو الدول الصناعية اتجهت نحو الزيادة بمعدل ١٠ - ١٥ % سنوياً ، وقد بلغ إجمالي عدد المهاجرين حتى نهاية عقد السبعينات من القرن الماضي نحو (١٥٠) ألف كفاءة مهاجرة^(٣) .

وكان لذلك انعكاسات كبيرة على خطط التنمية العلمية والاقتصادية والاجتماعية داخل الدول العربية . وطبقاً لإحصائيات جامعة الدول العربية، ومنظمة العمل العربية ومنظمة اليونسكو وبعض المنظمات العربية والدولية المهتمة بظاهرة الهجرة ، فإن حوالي (١٠٠,٠٠٠) مائة ألف مهاجر من أرباب المهن وعلى رأسهم العلماء وأساتذة الجامعات والمهندسين والأطباء يهاجرون سنوياً من ثمانية دول عربية هي مصر والعراق ولبنان وسوريا والأردن وتونس والمغرب والجزائر، كما أن ٧٠ % من العلماء الذين يسافرون للدول الصناعية للتخصص في علم ما لا يعودون إلى دولهم .

وتشير مصادر أخرى أن (٧٥٠) ألف مهاجر عربي هاجروا من الوطن العربي إلى الولايات المتحدة الأمريكية للمدة من (١٩٧٧ - ٢٠٠٦ م) ، وأن ٧٠ ألف جامعي يهاجرون سنوياً من بين (٣٠٠) ألف خريج جامعي من الدول العربية مجتمعة ، وأن الدول العربية تخسر مئات الملايين من الدولارات سنوياً بسبب هجرة عقولها العلمية ، وتعاني الدول العربية ومنها مصر مثلاً من آثار هذه الظاهرة ، إذ يُقدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري أن المتميزين من العقول والكفاءات العلمية التي هاجرت للخارج تقدر بمئات الآلاف من الكفاءات العلمية وفق إحصاء صدر عام ٢٠٠٣ م من بينهم نحو (٢٥٠٠٠) عالم ، وتشير الإحصاءات إلى إن مصر قدمت نحو ٦٠ % من العلماء العرب والمهندسين إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأن مساهمة كل من العراق ولبنان بلغت نحو ١٠ % حتى عام ٢٠٠٣ م وازدادت هذه النسبة بعد عام ٢٠٠٣ م بسبب هجرة أعداد كبيرة من الكفاءات العراقية لأسباب مختلفة ، بينما كان نصيب كل من سوريا والأردن وفلسطين نحو ٥ % وتشير إحصائيات جامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية إلى أن الوطن العربي يساهم بنحو ٣١ % من هجرة الكفاءات العلمية المهاجرة من الدول النامية ، وأن ٥٠ % من الأطباء و ٢٣ % من المهندسين و ١٥ % من العلماء من مجموع الكفاءات العربية يهاجرون إلى أوروبا وأمريكا وكندا بوجه خاص ، وأن ٤٥ % من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى دولهم ، ويُشكل الأطباء العرب في بريطانيا حوالي ٣٤ % من مجموع الأطباء العاملين فيها ، وأن ثلاث دول صناعية هي أمريكا وكندا وبريطانيا تتصيّد نحو ٧٥ % من المهاجرين العرب^(٤) ، وتقدر الخسائر التي منيت بها الدول العربية من جراء هجرة كفاءاتها العلمية بنحو (١١) مليار دولار خلال عقد السبعينات من القرن الماضي ، وارتفع هذا المبلغ ليصل في الوقت الحاضر إلى أكثر من (٢٠٠) مليار دولار حسب آخر إحصائيات منظمة العمل العربية . وأن الدول الصناعية هي الراجح الأكبر من (٤٥٠) ألف كفاءة عربية مهاجرة حسب دراسة صدرت عام ٢٠٠٤ عن مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية . كما تشير إحصائيات منظمة العمل الدولية إلى أن الهجرة الصافية من اليمن للفترة ما

^١ د. عبد الكريم الخضير ، دور الكفاءات العلمية في العلوم والتكنولوجيا وهجرة العقول ، الندوة العربية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا للتنمية ، بغداد ، ١٩٩٨ ، ص ٤ منظمة العمل العربية ، مكتب العمل العربي ، هجرة الأدمغة العربية ، بغداد ، ١٩٨٠ ، ص ٩ ، ص ٣٦ .

^٢ الاتحاد البرلماني العربي - مجلة البرلمان العربي ، السنة ٢٢ ، ع ١٩ ، ك ١ ، ٢٠٠١ ، ص ١ .

^٣ صحيفة النور - هجرة الكفاءات والعقول العربية - شبكة الانترنت الموقع / www.an-nour.com/index.php.com

^٤ د. هاشم نعمة - هجرة الكفاءات العلمية العراقية - نظرة تحليلية - الحوار المتمدن ، ع ٢٦٠٠ ، ٢٠٠٩ م .

بين (١٩٩٤ - ٢٠٠٠ م) للفئة العمرية (٢٠ - ٤٩ سنة) قد بلغ حجمها نحو ٨١,٣٦٧ كفاءة ، بينما في مصر بلغ حجم الهجرة الصافية للفترة ما بين (١٩٩٦ - ٢٠٠٠ م) للفئة العمرية ذاتها نحو (٣٧٤٥٨٨) كفاءة ، أما في الأردن فقد بلغت الهجرة الصافية لنفس المدة اعلاه بنحو (٧٢٩٣٤) كفاءة أما في لبنان فقد بلغت نحو (٣١٨٠٨) كفاءة.

والجدول (١) يأتي يمثل النسبة المئوية للمهاجرين من الدول العربية إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي حسب مستوى التعليم في عام ٢٠٠٠ م. ^(١)

جدول (١)

معدلات هجرة الكفاءات العربية حسب المهارة وسنوات الدراسة إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي

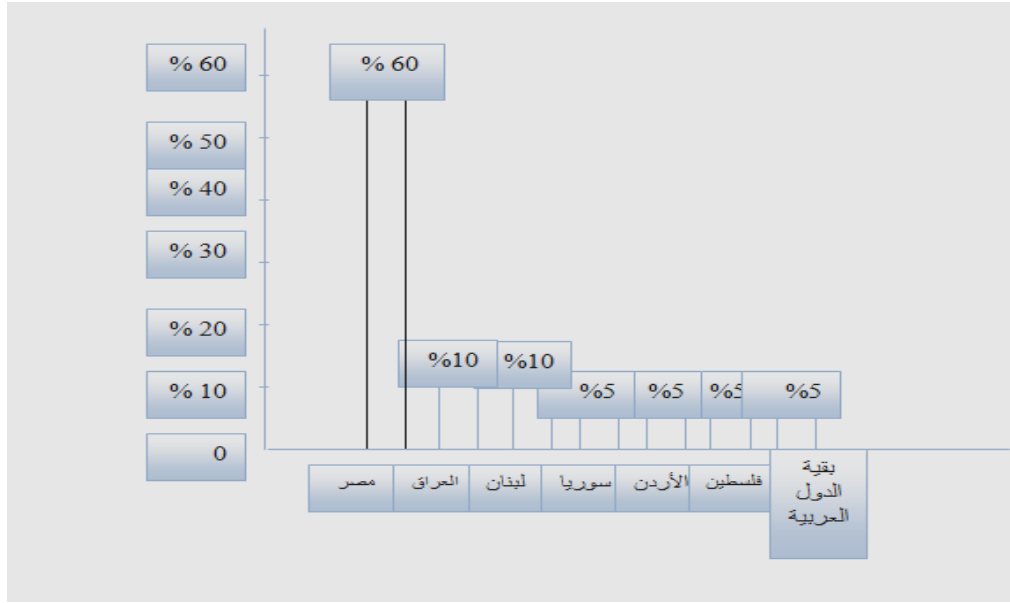
البلد	مهارة فنية اقل من ٨ سنوات دراسة	مهارة متوسطة (٩ - ١٢) سنة دراسة)	مهارة عالية ١٣ سنة دراسة فأكثر	المجموع
الجزائر	٧٦,٧	٩,٢	١٤,١	%١٠٠
مصر	١٨,٣	٢٢,٩	٥٨,٩	%١٠٠
العراق	٣٤,٨	٢٦,٦	٣٨,٦	%١٠٠
الأردن	١٦,٤	٢٨,٠	٥٥,٦	%١٠٠
لبنان	٣٠,٤	٢٥,١	٤٤,٥	%١٠٠
ليبيا	٢٢,٩	٢٣,٠	٥٤,١	%١٠٠
المغرب	٧٠,٦	١٦,٥	١٢,٩	%١٠٠
سوريا	٣١,٠	٢٤,٧	٤٤,٣	%١٠٠
اليمن	٣٣,٧	٣١,٩	٣٤,٥	%١٠٠

Docquier and Marfouk Cited by Richard H. Adains , Jr. Migration, Reinitances and Development : The Critical nexuin the Middle East and nprth Africa, UN, Beirut, 2006 . P.9.

ومن تحليل الجدول (١) نلاحظ كم هي مرتفعة نسبة المهارات العالية المهاجرة من الدول العربية إلى الدول الغربية، فقد بلغت مثلاً نحو ٥٨,٩ و ٥٥,٦ و ٥٤,١ و ٤٤,٥ و ٤٤,٣ لكل من مصر والأردن وليبيا ولبنان وسوريا حسب الترتيب ، في حين بلغت نحو ٣٨,٦ و ٥,٣٤ و ١,١٤ و ٦,١٢ لكل من العراق واليمن والجزائر والمغرب حسب الترتيب، ومن ذلك نرى كم هي نسبة الكفاءات العربية المهاجرة وما تمثل من خسارة اقتصادية واجتماعية للدول العربية.

وأشارت منظمة العمل العربية في دراسة لها أن نسبة توزيع العلماء العرب في الولايات المتحدة الأمريكية حسب الجنسية في عام ٢٠٠٣ م كانت كما في الشكل رقم (١)
شكل (١)

¹ Docquier and marfouk Cited by Richard .H. Adains,r Migration , Reinitances and Deve Lopment : The Critical Nex us in the Middle East and North Africa , UN,Deirut 2006,p.9



المصدر / منظمة العمل العربية، هجرة الكفاءات العربية ، عام ٢٠٠١ م، ص ١٨.

ويتضح من الشكل (١) أن الكفاءات العلمية العربية المهاجرة إلى أمريكا حتى عام ٢٠٠٣ ، كانت حسب النسبة المئوية الآتية بالنسبة لكل دولة ، فمثلا كانت:

- نسبة الكفاءات العلمية المهاجرة من مصر تشكل ٦٠ % .
- نسبة الكفاءات العلمية المهاجرة من العراق ولبنان ١٠ % .
- نسبة الكفاءات العلمية المهاجرة من سوريا والأردن وفلسطين وبقية الدول العربية الأخرى تشكل ٥ % لكل دولة ، ومن ذلك يتضح لنا حجم الخسارة التي تتكبدها الدول العربية من جراء هجرة هذه النسب العالية من كفاءاتها العلمية إلى الدول الصناعية .

ويمكن القول أن ظاهرة نزيف أو هجرة العقول والكفاءات العلمية العربية بشكل عام هي سلاح ذو حدين فبينما تعتبر هذه الظاهرة أحد أبرز معوقات التنمية والتقدم العلمي والتكنولوجي في الدول العربية فهي بلا شك أحد عوامل التقدم العلمي والتكنولوجي في الدول الصناعية، إذ أن هذه الكفاءات تعتبر دعامة التنمية وأحد أبرز عوامل دفعها، وهي الأساس في كل تحديث وتطوير، والقاعدة الأساسية العريضة لتطوير وتقديم العلوم والتكنولوجيا وهي أحد أهم عناصر الإنتاج التكنولوجي، لذلك فقد أطلق عليها البعض اسم النقل المعاكس للتكنولوجيا، وقد ساهمت هجرة الكفاءات العلمية في إبقاء الدول العربية على حاله من التخلف والتبعية الاقتصادية والتكنولوجية للدول الصناعية في مرحلة تتسم بتحديات حضارية كبرى تتمثل في تطور الغرب مادياً وتقنياً ومعلوماتياً ، وتخلف العرب في هذه المجالات، إذ أن هجرة الكفاءات العلمية العربية إلى الدول الصناعية يزيد من عمق المقارنة ، وأن هذه الكفاءات تشكل مساحة لا يستهان بها في آلية التقدم العلمي والتقني في الدول الصناعية ، فالعقول المهاجرة من الدول العربية قد كلفت هذه الدول خسائر مادية هائلة وهي الآن تغذي الدول الصناعية بطاقات بشرية متجددة، في الوقت الذي تورث التخلف في دولها الأصلية وعلى مختلف الصعد.

ولاشك أن هجرة الكفاءات العلمية العربية المختلفة قد أدت وتؤدي إلى اتساع الفجوة بين الدول الصناعية المتقدمة وتقنياتها المتطورة ، وبين الدول العربية وأوضاعها المتردية في الصناعة والزراعة والمجالات الأخرى، وذلك لان تلك الكفاءات هي القاعدة الأساسية العريضة لإحداث التطوير والتحديث والتقدم التكنولوجي، وهي التي تخطط للتنمية وتعمل على تنفيذها . وفي الوقت الذي استفادت فيه الكثير من الدول الصناعية من إمكانيات هذه الكفاءات العلمية المهاجرة لدفع عجلتها العلمية والصناعية والاقتصادية والاجتماعية إلى الأمام، أستنزفت الدول العربية من جهود مثل هذه الكفاءات، وفي الوقت الذي شجعت فيه الدول الصناعية على هجرة واستقطاب تلك الكفاءات بمختلف الوسائل والمغريات، لم تقم الدول العربية إلا بالنذر اليسير من الجهود لجذب واستقطاب عقولها المفكرة المهاجرة والاستفادة من إبداعاتها التي فقدتها ، ولكي ندرك أبعاد هذه الظاهرة أو المشكلة وخطورتها على واقع الدول العربية ومستقبل عملية التنمية فيها لا بد من عرض بعض الأرقام أو

الحقائق حول هذه المشكلة. إذ أشار تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية في الوطن العربي لعام ٢٠٠٢ إلى أن أكثر من (مليون خبير) واختصاصي عربي من حملة الشهادات العليا أو الفنيين المهرة مهاجرين، ويعملون في الدول المتقدمة ليسهموا في تقدمها وتطورها، ويعمق رحيلهم عن أوطانهم الأصلية من حالات التخلف والارتهاق للخبرات الأجنبية، ويذكر التقرير أن عدد حملة الشهادات العليا فقط من الدول العربية المهاجرين إلى أوروبا وأمريكا قد بلغ نحو (٨٥٠) ألف عربي، وهذا يعني أن الدول الصناعية توفر مليارات الدولارات نتيجة هجرة الكفاءات العلمية العربية إليها، ولم تبذل هذه الدول أي جهد في تنشئة وتدريب وتعليم تلك الكفاءات بينما تحملت الدول العربية كلفة تنشئتها وتدريبها وتعليمها لسنوات طوال (١). وهكذا يذهب إنتاج هذه الكفاءات الجاهزة ليصب مباشرة في إثراء الدول المتقدمة، ودفع مسيرة التقدم والتنمية فيها إلى أمام، فيما تخسر دولهم الأصلية (الدول العربية) ما أنفقته عليهم وتخسر فرص النهوض التنموي على مختلف الأصعدة التي كان من الممكن أن تسهم هذه الكفاءات في إيجادها. وهكذا يتبين لنا من خلال ذلك الأثر السلبي لهجرة الكفاءات العلمية العربية على عمليات التنمية والتطور العلمي والتقني والتكنولوجي في الدول العربية.

2 - هجرة أو نزيف العقول العراقية بشكل خاص : يمكن القول أن هذه الظاهرة قد مرت بمراحل عدة، إبتداءً من عام ١٩٥٨ وحتى الآن، ولكن بشكل عام يمكن تقسيم هجرة أو نزيف العقول العراقية إلى ثلاث مراحل رئيسية وهي:

المرحلة الأولى : بدأت مع الحرب العراقية - الإيرانية للفترة من (١٩٨٠ إلى ١٩٨٩ م): وقد بلغت ذروة الهجرة خلال هذه المرحلة عام ١٩٨٢ م إذ بلغت نحو (٤٧٣٠) مهاجر وبنسبه ١٧,٥ % من إجمالي هذه الفترة، وتذبذبت بين الانخفاض مرة والإرتفاع مرة أخرى وبمعدلات نمو سنوية مركبة بلغت للفترة من (١٩٨٢ - ١٩٨٦) و (١٩٨٦ - ١٩٨٩) و (١٩٨٩ - ١٩٨٢) على النحو الآتي وعلى التوالي (-) ١٢,٤ % ، ٥,٤ % ، ٢,٨ % وبمتوسط أهمية نسبية لمجملة الفترة بلغ نحو (١٢,٤ %) علماً أن نسبة المهاجرين العراقيين خلال فترة الحرب العراقية - الإيرانية نسبة إلى إجمالي المهاجرين للفترة (١٩٨٢ - ٢٠٠٦) قد بلغت نحو (٥,٥ %) وكما يظهر في الجدول (٢) .

جدول (٢)

معدل النمو السنوي المركب ونسبة المهاجرين خلال المرحلة (١٩٨٢ - ١٩٨٩ م)

السنة	العدد	نسبة المهاجرين %	معدل النمو السنوي المركب
١٩٨٢	٤٧٣٠	٥,١٧	
١٩٨٣	٤٢١٢	٥,١٥	(١٩٨٢ - ١٩٨٥) (٤,١٢ %)
١٩٨٤	٣٤٨٨	٩,١٢	
١٩٨٥	٣١٨٥	٧,١١	(١٩٨٦ - ١٩٨٩) (٤,٥ %)
١٩٨٦	٣١٥٧	٦,١١	
١٩٨٧	٢٠٠٣	٤,٧	(١٩٨٢ - ١٩٨٩) (٨,٢ %)
١٩٨٨	٢٣٥٠	٦,٨	
١٩٨٩	٣٩٠١	٤,١٤	
المجموع	٢٧٠٢٦	المتوسط ٤,١٢ %	
النسبة من الإجمالي	٥,٥ %		

المصدر/ تقرير المفوضية العليا للاجئين في العالم ١٩٩٠ - ومعدلات النمو من عمل الباحث

المرحلة الثانية : مرحلة الحصار الاقتصادي والتكنولوجي الدولي للفترة من (١٩٩٠ - ٢٠٠٢) ويلاحظ أن أكبر نسبة من المهاجرين خلال هذه الفترة قد حصلت عام ٢٠٠٢ إذ بلغت نحو (٢,١٣ %) والتي بلغ عدد المهاجرين فيها (٥١٠٠٥) مهاجر، مع تفاوت معدل النمو السنوي المركب للفترة (١٩٩٠ - ١٩٩٦، ١٩٩٧، ٢٠٠٢، ١٩٩٠ - ٢٠٠٢) على النحو الآتي وعلى التوالي (٤,١٣ % ، ٤,٣ % ، ٧,١١ %)، علماً أن إجمالي عدد المهاجرين لهذه الفترة قد بلغ نحو (٣٨٦٩٢٧) مهاجر وبأعلى نسبة بلغت ما

^١ تقرير المفوضية العليا للاجئين في العالم - ١٩٩٠

يقارب (٨٠ %) نسبة إلى العدد الأجمالي للمهاجرين خلال فترة البحث (١٩٨٠ - ٢٠٠٦) والبالغة نحو (٣٨٥٣٠٤) مهاجر، وكما يظهر في الجدول (٣)

جدول (٣)

معدل النمو السنوي المركب ونسبة المهاجرين خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٢)

السنة	العدد	النسبة المئوية %	معدل النمو السنوي المركب
1990	١٣٤٧٣	٣,٤	
1991	١١٦٢٩	٣	(١٩٩٠ - ١٩٩٦) (٤,١٣ %)
1992	١٧٦٥٨	٤,٤	
1993	١٥٢٠٤	٣,٨	
1994	١٢٩٣٧	٣,٢	(١٩٩٧ - ٢٠٠٢) (٤,٣ %)
1995	١٨٦٧٢	٤,٦	
1996	٢٧١٣٩	٦,٨	
1997	٤٣١٨٧	١٠,٨	(١٩٩٠ - ٢٠٠٢) (٧,١١ %)
1998	٤١٥١٦	١٠,٤	
1999	٣٦٥٦٠	٩,٤	
2000	٤٧١٨٤	١٢,١	
2001	٥٠٧٦٣	١٣,١	
2002	٥١٠٠٥	١٣,٢	
المجموع	٣٨٦٩٢٧	المتوسط ٥,٧	
النسبة من الأجمالي	٧٩,٧ %		

المصدر: المفوضية العليا للاجئين في العالم ، تموز ٢٠٠٧ والنسب ومعدلات النمو السنوي المركب من عمل الباحث

المرحلة الثالثة : مرحلة الاحتلال الأمريكي وسقوط النظام (٢٠٠٣ - ٢٠٠٦):

وفي هذه المرحلة شهد العراق أعلى نسبة من المهاجرين إذ بلغت نحو (٦,٣٤ %) عام ٢٠٠٣ وبواقع (٢٤٧٠٠) مهاجر، كما بلغ معدل النمو السنوي المركب لمجمل الفترة (٢٠٠٣ - ٢٠٠٦) ما يقارب (- ٨,٢ %) للدلالة على تناقص أعداد المهاجرين في السنوات اللاحقة من الاحتلال ، ومن جانب آخر بلغ أجمالي عدد المهاجرين في هذه الفترة نحو (٧١٣٥١) مهاجر ونسبة (١٤,٧ %) من أجمالي عدد المهاجرين طيلة فترة البحث وكما يظهر ذلك في الجدول (٤) .

جدول (٤)

معدل النمو السنوي المركب ونسبة المهاجرين خلال الفترة (٢٠٠٣ - ٢٠٠٦)

السنة	العدد	النسبة المئوية %	معدل النمو السنوي المركب
٢٠٠٣	٢٤٧٠٠	٦,٣٤	
٢٠٠٤	١٠٨٨٣	٢,١٥	(٢٠٠٣ - ٢٠٠٦) (٨,٢ - %)
٢٠٠٥	١٣٦١٣	١٩	
٢٠٠٦	٢٢١٥٥	٣١	
المجموع	٧١٣٥١	٩,٢٤	
النسبة من الأجمالي	٦٠,١٤ %		

المصدر: المفوضية العليا للاجئين في العالم تموز ٢٠٠٧ ونسب ومعدلات النمو السنوي المركب من عمل الباحث

وتأسيسا على ما سبق ذكره ، يلاحظ أن معدلات الهجرة العالية قد حدثت خلال مرحلة الحصار الاقتصادي ونسبة (٨٠ %) مقارنة مع النسب المثيلة (٦,١٤ % ، ٥,٥ %) خلال مرحلة الحرب العراقية - الإيرانية ومرحلة احتلال العراق على التوالي بالعلاقة مع أجمالي عدد المهاجرين طيلة فترة البحث (١٩٨٠ - ٢٠٠٦) ، وهذا يعني ضمنا أن حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي المتردي قد ساهم في طرد رأس المال البشري العامل وخاصة الكفاءات العلمية العراقية والخسائر الاقتصادية المتمثلة (بتكلفة الفرصة البديلة الضائعة) للاقتصاد العراقي نتيجة لأستمرار تدفق العقول والكفاءات العراقية للخارج (

هذا ويمكن القول أنه هناك أربعة عوامل رئيسية أدت مجتمعة دوراً كبيراً في نزيف الكفاءات أو العقول العراقية اعتباراً من عقد الثمانينات من القرن الماضي وحتى عام ٢٠٠٧ م وهذه العوامل هي :

١ - العامل السياسي .

٢ - العامل الاقتصادي والعلمي.

٣ - العامل الطائفي .

٤ - العامل الأمني .

فقبل عام ٢٠٠٣ كان العامل السياسي والاقتصادي والعلمي سبباً رئيساً في نزيف الكفاءات العلمية العراقية ، أما بعد عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٠٧ بالتحديد فكان سبب ذلك هو العامل الأمني والطائفي وكذلك السياسي ، فبسبب الصراع الطائفي والانفلات الأمني هاجر الآلاف من أصحاب الكفاءات العلمية بحثاً عن العيش الكريم والاستقرار ، وقد شكلت هذه الهجرة سواء أكانت قبل عام ٢٠٠٣ أم بعده خسارة علمية ومادية لا يمكن تعويضها في الأمد القصير^(١).

وتقدر الكفاءات العلمية العراقية المهاجرة إلى الخارج في الوقت الحاضر بأكثر من (١٠) آلاف كفاءة ومهما يكن العدد فإن قتل أو خطف أو هجرة أصحاب الكفاءات من أساتذة الجامعات والأطباء والمهندسين تمثل خسارة لا يمكن تعويضها أو إنتاجها مرة أخرى بفترة قصيرة، إذ أن ذلك يحتاج إلى مزيد من الوقت والجهد والمال، وقد تركت هجرة الكفاءات العلمية تأثيرها المباشر في قطاعات الدولة المختلفة ، فمثلاً في مجال التعليم العالي تشير التقارير إلى أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قد أغلقت نحو (١٥٢) قسمًا علميًا في كلياتها المختلفة لعدم توفر الكفاءات التدريسية المطلوبة ، وإن أقساماً علمية أخرى قد أغلقت الدراسات العليا فيها لعدم توفر ملاكات بدرجات علمية عالية فيها مثل (أستاذ وأستاذ مساعد)، كما أن بعض المستشفيات المتخصصة في الجراحة الدقيقة أصبحت تعاني من نقص شديد في الكفاءات الطبية المختصة^(٢)، وخاصة في مجال زراعة الكلية وجراحة القلب وجراحة الجملة العصبية وطب العيون، الأمر الذي دفع بالكثير من المواطنين العراقيين للسفر إلى دول الجوار لغرض العلاج ، فضلاً عن غلق الكثير من مراكز البحوث سواء في الصناعة أم الزراعة بسبب نقص أو فقدان الكادر المتخصص أو نهب وسلب الأجهزة والمختبرات. وهكذا فإن عدد الكفاءات العلمية العراقية المهاجرة هي في حالة تزايد مستمر سنة بعد أخرى ولأسباب مختلفة فضلاً عن عدم وجود ما يبشر بعودة الكفاءات المهاجرة أصلاً لعدم وجود ما يشجعها على العودة إلى الوطن ، وهذا يمثل خسارة كبيرة للبلد على صعيد التنمية والتقدم العلمي والتكنولوجي، فضلاً عن الخسائر المادية العالية التي تتكبدها الدولة المتمثلة بالأموال التي صرفت على تعليم وتدريب هذه الكفاءات العلمية. ناهيك عن الآثار الوخيمة التي تتركها هجرة الكفاءات العلمية العراقية على الجانب الصناعي والزراعي والتعليمي والمجالات الأخرى كالصحة والاعمار ونتيجة لذلك أصبح العراق دولة مستهلكة أكثر مما هي منتجة، وهذا هو حال أغلب الدول العربية التي أخذت تنحدر نحو الفقر وارتفاع نسبة البطالة وانخفاض المستوى المعيشي للأفراد بالرغم مما وهبها الله تعالى من خيرات ونعم، ولكنها أبتليت بأنظمة متناحرة بددت ثرواتها وهجرت علمائها.

المبحث الثاني

أسباب أو عوامل الهجرة وأنعكاساتها السلبية ومقترحات معالجتها:

أولاً : أسباب أو عوامل هجرة العقول العربية بشكل عام : يُمكن تقسيم العوامل التي تدفع بالعقول العلمية العربية للهجرة خارج أوطانها إلى نوعين من العوامل هما :

أولاً- عوامل طاردة أو دافعة داخلية .

ثانياً- عوامل جاذبة خارجية .

^١ د. نجم الدليمي هجرة الكفاءات العلمية العراقية (الأسباب والمشاكل والحلول) ، بحث قدم إلى مؤتمر الكفاءات العراقية الذي عقد في بغداد للفترة من ٢١ - ٢٣ للفترة من ٢١ - ٢٣ ك١ / ٢٠٠٨ .

^٢ د. هاشم نعمة - مصدر سابق .

وسنقوم بعرض مفصل لكل من هذين النوعين من العوامل :
أولاً- العوامل الطاردة أو الدافعة :

وهي العوامل الموجودة داخل الدول العربية نفسها ، إذ أن مما لاشك فيه إن هجرة الكفاءات العلمية العربية تعبر عن وجود خلل ما في الحياة الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية أو التعليمية داخل هذه الدول ، أو بعبارة أخرى هناك عوامل وأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وعلمية تُعتبر بمنزلة عوامل الطرد للكفاءات العلمية العربية ومن أهم هذه العوامل أو الأسباب ما يأتي :

١ -العوامل الاقتصادية والإدارية : تعتبر العوامل الاقتصادية والإدارية أحد أهم العوامل الدافعة للهجرة ، وذلك لرغبة المهاجر في بلوغ مستوى معيشي أفضل ، ومكان أفضل للعمل والإبداع بعيداً عن مشاكل التخلف الإداري وسوء استثمار الطاقات العلمية ، أما الأركان الأساسية التي تقع تحت مفهوم (العوامل الاقتصادية والإدارية) والتي تدفع بالكفاءات العلمية العربية للهجرة خارج أوطانها فيمكن حصرها بالآتي ^(١) :

أ : تباين مستوى الدخل :

ويتضمن الفقرات الآتية :

* أن فارق الدخل بين الدولة المهاجر منها صاحب الكفاءة (الدولة العربية) ، والدولة المهاجر إليها (الدولة الأجنبية) يُعد من الأسباب أو العوامل المهمة التي تؤدي إلى الهجرة وتفاقمها سنة بعد أخرى على الرغم من أن تكاليف المعيشة في الدول الصناعية قد تكون مرتفعة مقارنة مع تكاليف المعيشة في الدول العربية ، إلا أن الارتفاع المطلق لمستوى الدخل الذي يتقاضاه المهاجر (صاحب الكفاءة) في الدول المتقدمة قد يتجاوز (١٠) عشرة أضعاف ما يتقاضاه في بلده الأصلي ، وهذا يشكل دافعاً ومحفزاً لصاحب الكفاءة باتخاذ قرار الهجرة ، إذ أكدت دراسة على عينة من أصحاب الكفاءات العلمية المهاجرة قامت بها مؤسسة العلوم الوطنية الأمريكية عام ١٩٩٨ أن (٦٠ - ٧٠ %) من أصحاب الكفاءات العلمية المهاجرة من الدول النامية ومنها الدول العربية هاجروا من أجل بلوغ مستوى معيشي أفضل.

* تباين مستوى الدخل بين الأفراد في الدول العربية دون اعتبار للمؤهلات : إذ أن الفروقات الواسعة بين مستويات الدخل لفئات المجتمع في الدول العربية دون الاهتمام بالمؤهلات العلمية سبباً للكثير من أصحاب الكفاءات في اتخاذ قرار الهجرة ، ففي الكثير من الدول العربية يحصل الفرد غير المتعلم أو صاحب التعليم المتدني وبسبب مزاوئته لمهنة معينة أو احتلاله لموقع معين في الدولة أو انتمائه لحزب معين أو طائفة معينة على دخل يفوق الدخل الذي يحصل عليه صاحب الكفاءة أو الأستاذ الجامعي أضعاف المرات ^(٢).

* تباين مستوى الدخل بين أصحاب المؤهل الواحد : فبسبب اختلاف القوانين والتعليمات الخاصة بالأجور والمخصصات التي يحصل عليها أصحاب الاختصاص أو المؤهل الواحد بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة ، يحصل التباين بين مستويات الدخل بين أصحاب نفس المؤهل العاملون في أكثر من قطاع، فمثلاً يحصل نفس المهندس في اختصاص معين وفي قطاع ما ضعف ما يحصل عليه في قطاع آخر ، مما يولد شعوراً بالغبين وعدم الموضوعية في المساواة ، الأمر الذي يولد رغبة واندفاع لدى صاحب الكفاءة للتفكير بالهجرة خارج بلده لتحقيق ما عجز عن تحقيقه داخل بلده .

* تباين مستوى الدخل أثناء الخدمة وما بعد الخدمة في أغلب الدول العربية، فوجود مثل هذا التباين، يُعد اتجاهاً لا يتناسب مع حركة التطور في مستويات المعيشة ومتطلبات الرفاهية للفرد في المراحل المتقدمة من العمر والخدمة ، ففي أغلب الدول العربية توجد قوانين ينخفض فيها الدخل إلى النصف أو أكثر عند الإحالة على التقاعد عما كان عليه أثناء العمل ، خاصة إذا ما أخذ بنظر الاعتبار مستوى الدخل الأصلي أثناء الخدمة المنخفض أصلاً والذي لا يتناسب ولا يكفي للعيش عند مستوى الكفاف أحياناً، فمن أجل الحصول على عمل يناسب صاحب الكفاءة وبالدخل المناسب ، وحتى لا يشقى في مراحل عمره المتقدمة أو عند إحالته على التقاعد يسعى صاحب الكفاءة إلى الهجرة لإحدى الدول الصناعية من أجل تأمين حاضره ومستقبله

^١ كريم نايف ، العالم الإسلامي ونزيف الأدمغة ، مجلة البلاغ ، صفحة قضايا معاصرة ، شبكة الانترنت . الموقع / <http://www.balaghj.com/islam/6a0jz0pc.htm>

^٢ د. مهدي علي الوحيد - هجرة الكفاءات - الابعاد والاسباب والنتائج (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - مجلة البحوث التقنية - ع ٤٤ - ١٩٨٩ - ص ١٢٠).

* سوء توزيع الثروة والدخل في الدول العربية بشكل عام ، وهذا مرتبط بطبيعة الأنظمة السياسية والاقتصادية السائدة في الدول العربية والأسس المعتمدة في هذه الدول لتوزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع ، ففي أغلب الدول العربية تستحوذ فئة قليلة من المجتمع على النصيب الأكبر من الثروة القومية ، نتيجة لعوامل غير موضوعية وغالباً ما تكون هذه الفئة ممن لا يحملون أي تحصيل دراسي عالي ، وهذا يؤدي إلى تفاقم الخلل في التوازن الاقتصادي بين فئات المجتمع وتضييق الفرصة أمام الكفاءات العلمية في التطور والارتقاء والبحث والعيش الكريم ، مما يدفعها إلى التفكير بالهجرة خارج البلد .^(١)

ب : البطالة وسوء الاستخدام :

إذ يعتمد واقع الاستخدام في أغلب الدول العربية على عوامل عديدة يأتي في مقدمتها طبيعة النظام الاقتصادي السائد في البلد والقدرات الاقتصادية لهذا البلد وإمكاناته الاستثمارية لخلق فرص العمل ، ومدى فاعلية سياسة التشغيل في بلوغ حالة الاستخدام الكامل من خلال عملية التخطيط الاقتصادي ، فعلى الرغم من أهمية التخطيط في توجيه النشاط الاقتصادي في الدول العربية ، فإن الجوانب التطبيقية تشير إلى أن التخطيط الاقتصادي في أغلب هذه الدول لا يزال دون مستوى الشمولية والواقعية وشروط الاستمرار ، كما لا تزال الجوانب الفنية فيه بعيدة عن الدقة المطلوبة ، كما أن تخطيط القوى العاملة وتنمية الموارد البشرية بعيدة عن شمولية التخطيط ، بل إنها تعتبر نتائج تتحقق من جراء العمليات التطويرية وليست كجوانب حاسمة في التنمية الاقتصادية لهذه الدول ، وخاصة إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار عجز أو غياب السياسات التعليمية الهادفة وعدم تناسقها مع متطلبات التنمية والتطوير ، وهذا يسبب حالة من عدم التوافق الكمي والنوعي بين جوانب العرض والطلب في سوق العمل ، وشيوع ظاهرة البطالة وسوء الاستخدام وبالتالي هجرة الكفاءات العلمية ، وغيرها من النتائج السلبية^(٢)

ت : ضعف تخطيط وتوجيه ومتابعة الدراسة في الخارج :

إذ أن متابعة دراسة الطالب العربي في الجامعات الأجنبية تعتبر أكثر من التحاق الطالب بالجامعة ، بل هي تغيير في مجمل حياته ، وذلك من خلال تأثره بالعادات والتقاليد والثقافة الغربية السائدة هناك ، ومحاولته التأقلم ضمن ظروف المجتمع الذي يدرس فيه ، وكثيراً ما ينتج عن ذلك التصاق الطالب بالمجتمع الذي يدرس فيه ومحاولته البقاء فيه كمحصلة نهائية بتأثير عوامل الدفع والجذب معاً ، وان لضعف تخطيط وتوجيه ومتابعة الطالب الدارس في الخارج أثراً كبيراً في تنمية قرار الهجرة لهذا الطالب وخاصة تلك الحالات التي يتأهل فيها الطالب الدارس هناك على نحو يتفق وحاجات العمل في البلد الأجنبي الذي يدرس فيه ، وبسبب عدم متابعة الدول العربية لطلابها الدارسين في الخارج فإنهم غالباً ما يستقرون في تلك الدول بعد إنهاء دراستهم ، إذ وجد أن ٧٣ % من الكفاءات العلمية العربية المهاجرة إلى أمريكا كانوا طلاب هناك ، بينما كانت النسبة المتبقية هي هجرة مباشرة من الدول العربية.

ث : ضعف مجالات البحث والتطوير العلمي وقلة الإمكانات المتاحة للكفاءات العلمية العربية داخل دولهم :

إذ أن انعدام أنشطة البحث العلمي والتطور في أكثر الجامعات العربية يعود إلى نظرة عدم الاعتبار التي تنظرها أغلب الحكومات العربية إلى البحث والتطوير ، إذ تشير الكثير من الدراسات إلى أن مستوى الإنفاق على البحث العلمي والتطوير في الدول العربية يكون محدوداً مما ينعكس سلباً على الناتج العلمي للفرد العربي والذي لا يمثل أكثر من ٠,٥ % من ناتج الفرد المماثل في الدول الصناعية وهذا ينعكس على متوسط إنتاج الدول العربية من حيث نشر البحوث العلمية والذي يبلغ أقل من ١٠ % من متوسط إنتاج نظائرها من الدول الصناعية ، وهذه الاعتبارات تنطوي ضمناً على آثار خطيرة بالنسبة لسياسات التنمية في الدول العربية ، كما انه يشكل إحباطاً لكثير من الكفاءات العلمية مما يجعلها تفكر بالهجرة خارج أوطانها والاستقرار في الدول الصناعية .

ح : السياسات التكنولوجية والتنموية الخاطئة المعتمدة في أغلب الدول العربية :^(٣)

^١ د. عطوف محمود ياسين ، نزيف الأدمغة - مصدر سابق - ص ٧٨.

^٢ آلان فيشر - الكفاءات العلمية العربية في الولايات المتحدة الأمريكية ، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٩٨ جدول ٧ ص ٢٢٦ ،

^٣ د. حليم بركات ، هجرة الأدمغة العربية ظاهرة اجتماعية ، مركز دراسات الوحدة العربية - مجلة المستقبل العربي ، ع ٢٦٦ ، ٢٠٠١ ، ص ٢١ .

ويتمثل ذلك من خلال اعتماد الكثير من الحكومات العربية على الشركات الأجنبية المتطورة التي يمكنها تقديم الخدمات التكنولوجية المطلوبة بسهولة ويسر ، فعلى الرغم من أن الكثير من الحكومات العربية تحاول تطوير مجتمعاتها مادياً بالاعتماد على الشركات العملاقة الأجنبية ذات الإمكانيات المادية والفنية الكبيرة ، وعلى الرغم مما لهذا التوجه من إيجابيات ، إلا أنه بالتأكيد لا يخلو من السلبيات التي تؤدي إلى إحباط الكفاءات الوطنية ، إذ أن التقدم والتكنولوجيا لا تُكتسب فقط من خلال الاستيراد ، وإنما تُكتسب وتتطور من خلال المؤسسات الوطنية للاستثمارات والهندسة والبحث العلمي الذي يُسهل عملية بناء مثل هذه المؤسسات الوطنية البنية الأساسية المحلية للعلم والتكنولوجيا والتي تشكل الكفاءات العلمية المحلية حجر الزاوية فيها ، أما السياسات التنموية السائدة في أغلب الدول العربية فهي سياسات تنموية تابعة للدول الصناعية المتقدمة تستهدف تحديث وتنمية الدول العربية بشكل جاهز استناداً إلى سياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة التي تبنتها أكثر الدول العربية ، مما يقلل من أهمية وجود واستغلال الكفاءات العلمية العربية ، مما يدفع بالكفاءات العلمية العربية للتفكير بالهجرة إلى الخارج ، وبذلك تكون السياسات التكنولوجية والتنموية المعتمدة في الدول العربية هي أحد أهم العوامل التي تدفع أصحاب الكفاءات بالتفكير بالهجرة إلى خارج أوطانها ، وهذا يساعد أيضاً على بقاء الدول العربية مستهلكة أكثر مما هي منتجة وخاصة ما يتعلق بالسلع المصنعة .

خ : تخلف الجهاز الإداري وتعقيد الإجراءات :

ويتضمن ذلك العديد من الإجراءات والمظاهر المتخلفة التي يتصف بها الجهاز الإداري في الدول العربية بشكل عام ، كالبيروقراطية في العمل والمركزية المفرطة وقلة الخبرة لدى من هم في الجهاز الإداري وضعف القدرة لديهم في اتخاذ القرار أو إنضاج عملية اتخاذه وصيرورته على أسس علمية ، وذلك لأن الكثير من القادة الإداريين هيمنوا على المناصب الإدارية العليا بواسطة المحسوبية والمنسوبية والعلاقات المشبوهة ، وممن تنقصهم الكفاءة والخبرة والمهارة ، مما ينعكس سلباً على القرارات الإدارية التي يتخذونها ، كما وتساهم القوانين والتعليمات السائدة وعدم استقرارها النسبي وتباينها بين المؤسسات المختلفة وبالأخص تلك المتعلقة بالارتقاء الوظيفي والعلمي ، وتأثر تلك القرارات بالكثير من عوامل التفضيل والمحابة الشخصية ، مما يولد ذلك شعوراً لدى الكفاءات العلمية بالعزلة والإحباط وقتل روح الاندفاع نحو البناء والتطوير ، ومن جانب آخر تنشيط العوامل السلبية من خلال تحجيم إمكانيات استقطاب الفرد نحو العمل بالداخل وبالتالي المساهمة مع عوامل الدفع الأخرى في هجرة الكفاءات العلمية نحو الخارج ^(١) ناهيك عن الفساد السياسي والإداري والمالي الذي تتصف به أكثر الدوائر في الدول العربية .

٢- العوامل الاجتماعية :

إذ أن المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها أغلبية الدول العربية ، وتختلف معايير التطور والارتقاء الاجتماعي دون النظر إلى المستوى العلمي والثقافي والخبرة ، وتفتشي المنطلقات والأسس اللاموضوعية في تحديد مركز ووظيفة الفرد وامتيازاته ، إنما تؤدي بالنتيجة إلى أن الكوادر الأقل مؤهلاً وأضعف خبرة ومعرفة تطرد الكوادر الأعلى قدرة وكفاءة وخبرة ومؤهلاً من سوق العمل بل وتدفعها للهجرة خارج الوطن ، كما وتلعب العادات والتقاليد دورها في خلق الظروف غير المواتية لعمل الكفاءات العلمية في أوطانها ، كما أن الثقة المتدنية بالخبرات الوطنية والعالية بالخبرات الأجنبية ، ومنح الامتيازات والتسهيلات للثانية ومنعها عن الأولى ، يدفع بالفرد صاحب الخبرة للبحث عن المكان أو المحيط الذي يمنحه أكثر ثقة وأكثر امتيازاً ، وقد تجد بعض الكفاءات بالهجرة خلاصاً لها من هذا الواقع لممارسة نشاطها وإرضاء طموحاتها والتخلص من الأجواء البوليسية التي تتحلّى بها معظم ان لم تكن جميع الدول العربية . ^(٢)

3- العوامل السياسية والأمنية :

لا يختلف اثنان على أن الضغط السياسي وكبت الحريات واضطهاد المثقفين وانعدام الأمن والاستقرار والحروب والقتل على الهوية والتهجير والتغيرات السياسية والفساد الإداري والسياسي وعدم تقدير الكفاءات العلمية

^١ الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الاسكوا) ، مشكلة هجرة الكفاءات من بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، الدورة الخامسة ، من ٢ - ٦ ، ١٩٩٨ ، ص ٢٤

^٢ سميح فرسون ، المهنيون الأمريكيون من أصل عربي وهجرة الكفاءات ، في هجرة الكفاءات العربية ، المشرف ، أنطوان زحلان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٢ ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٢٤٦

وغيرها من الأمور التي تنسم بها الدول العربية بشكل عام تشكل عوامل ودوافع مهمة لإجبار صاحب الكفاءة العلمية للهجرة خارج وطنه بحثاً عن واقع خال من العنف والاضطهاد والظلم وسياسة التطهير وغير ذلك^(١).

ثانياً- العوامل الجاذبة في دول المهجر:

يقابل عوامل الدفع التي ورد ذكرها سابقاً والتي كانت وراء هجرة الكثير من أصحاب الكفاءات العلمية العربية ، هناك عوامل ثانية تؤدي دوراً مهماً في هجرة صاحب الكفاءة وهذه العوامل تسمى بعوامل الجذب، (وهي موجودة في الدول الصناعية المتقدمة التي تستقطب المهاجر)، وتؤدي هذه العوامل دوراً رئيساً في تشجيع أصحاب الكفاءات العربية على الهجرة ، وهي أيضاً إما تكون اقتصادية أو اجتماعية أو علمية أو أمنية، ويمكن تلخيصها بالآتي^(٢) :

- ١- حالة التقدم الاقتصادي السائد في الدول الصناعية المتقدمة وارتفاع مستويات المعيشة ومستويات الأجور التي يمكن أن يحصل عليها صاحب الكفاءة تشكل عوامل مهمة في اتخاذ قرار الهجرة .
- ٢- توفر المستلزمات العلمية ومتطلبات العمل اللازمة للبحث والتطوير إضافة إلى تيسر الكوادر المساعدة والمراجع العلمية وسهولة الحصول على مختلف البيانات والمعلومات المطلوبة .
- ٣- توفر الثروات المادية الضخمة التي تمكن الدول الصناعية من تمويل فرص العمل الهامة والمجزية مادياً، مما يشكل إغراءً قوياً للكفاءات العلمية العربية للهجرة إليها .
- ٤- أحد الأسباب المهمة في بقاء صاحب الكفاءة العلمية العربية في الدول الصناعية بعد إكماله الدراسة والتخصص هو الارتباط الاجتماعي من خلال الزواج بالأجنبية .
- ٥- إن وجود وعيش أهل أو أقارب صاحب الكفاءة العربية في إحدى الدول الصناعية المتقدمة يكون أحد العوامل المهمة التي تشجع صاحب الكفاءة بالتفكير للهجرة إلى تلك الدولة .
- ٦- قيام الدول الصناعية المتقدمة ومن خلال وسائل الدعاية والإعلان المختلفة بالترويج والتشجيع على هجرة الكفاءات العلمية العربية إلى تلك الدول من خلال الإعلان عن توفر الحياة الكريمة والعيش الرغيد وتوفير المناخ العلمي الجيد والمناسب للبحث كل ذلك يكون عاملاً مهماً في تشجيع أصحاب الكفاءات العربية على الهجرة .
- ٧- توفر الحرية السياسية والاجتماعية والاستقرار الأمني والنفسي في البلدان المتقدمة تعتبر عوامل جذب للكفاءات العلمية العربية^(٣).
- ٨- يرى بعض الباحثون أن الفرد صاحب الكفاءة في المجتمع العربي عاجز عن تحقيق أهدافه وطموحاته العلمية ، حيث تسيطر عليه المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية التي تستخدمه لتحقيق مصالحها الخاصة بدلاً من خدمة المجتمع أو تحقيق طموحاتها العلمية، وهذا غير موجود في الدول الصناعية التي تسعى للتطور العلمي والتكنولوجي.
- ٩- حرية ممارسة المهنة في بلاد المهجر وتوفر ما يحتاجه الباحث من أجهزة ومستلزمات علمية أخرى .
- ١٠- مستوى الدخل المرتفع في الدول الصناعية تدفع بصاحب الكفاءة بالهجرة إليها لتحقيق مستوى معيشي أفضل .

- ١١- التشجيع الذي تمنحه الدول الصناعية للبحث والابتكار عوامل مهمة في اتخاذ قرار الهجرة .
- ١٢- توفر الجو الديمقراطي الحقيقي في الدول الصناعية والتداول السلمي للسلطة والشعور بالأمن والاستقرار والحرية الأكاديمية والابتعاد عن سياسة التطهير والعنف والعنف المضاد كلها تعتبر عوامل جذب للكفاءات العلمية العربية المهاجرة للدول الصناعية .

ثانياً : الأنعكاسات أو الآثار السلبية لظاهرة نزيف العقول العربية على عمليات التنمية :

تفرز هجرة الكفاءات العلمية العربية إلى الدول الصناعية آثار سلبية عديدة على واقع ومستقبل التنمية في الدول العربية ، وهذه الآثار لا تقتصر على عمليات التنمية فقط وإنما تمتد أيضاً إلى التعليم في الوطن العربي وإمكانية توظيف خريجه وفي بناء وتطوير قاعدة تقنية عربية ، ويمكن تلخيص هذه الأنعكاسات أو الآثار بالآتي :

^١ أنطوان زحلان ، العرب وتحديات العلم والتقنية - مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ٦٥ .

^٢ الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا ، مصدر سابق ، ص ٤٣ .

^٣ د. مهدي علي الوحيد - مصدر سابق ، ص ١٣٢ .

- ١ - ضياع الجهود والطاقات الإنتاجية لهذه الكفاءات العربية التي تصب في شرايين الدول الصناعية ، بينما تحتاج التنمية العربية لمثل هذه الكفاءات في مجال الاقتصاد والتعليم والصحة والتخطيط والبحث العلمي والتكنولوجي .
 - ٢ - مع ازدياد معدلات هجرة الكفاءات العلمية العربية يزداد اعتماد غالبية الدول العربية على الكفاءات الأجنبية في ميادين شتى وبكلفة اقتصادية مرتفعة ومبالغ فيها في كثير من الأحيان .
 - ٣ - تبديد الموارد الإنسانية والمالية العربية التي أنفقت في تعليم وتدريب الكفاءات التي تحصل عليها الدول الصناعية بدون مقابل أو خسارة .
 - ٤ - إن استمرار هجرة الكفاءات العلمية العربية إلى الدول الصناعية تؤدي إلى توسيع الفجوة التكنولوجية فيما بين الدول الصناعية من جهة والدول العربية من جهة أخرى ، لأن الكفاءات المهاجرة تقدم للدول الصناعية فائدة ومردوداً اقتصادياً مباشراً^(١) .
 - ٥ - إن استمرار هجرة الكفاءات العلمية العربية إلى الخارج يؤدي إلى ضعف وتدهور الإنتاج العلمي والبحث في الدول العربية مقارنة بالدول الصناعية .
 - ٧ - إن استمرار هجرة الكفاءات العلمية العربية إلى الخارج يؤدي إلى عجز أو ضعف في قدرة الدول العربية على إنشاء مراكز للأبحاث العلمية أو توسيع القائم منها ، مما يؤدي إلى عرقلة التطور والتقدم الفكري والعلمي داخل الدول العربية .
 - ٨ - استمرار هجرة الكفاءات العلمية العربية إلى الخارج يؤثر سلباً في إعداد المؤهلين اللازمين لعمليات التنمية محلياً .
 - ٩ - إن هجرة الكفاءات العلمية العربية المستمر يؤدي إلى إرهاق ما موجود لديها من كوادر فنية وعلمية سواء في الجامعات أو المعاهد أو مؤسسات الدولة الأخرى ، وذلك من خلال زيادة الأعباء الملقة على عاتقها مما يؤدي إلى ضعف إنتاجية هذه الكوادر وانتشار روح اللامبالاة لديها ونمو عقلية الروتينية وفقر الحماس المطلوب للإبداع والتطور .
 - ١٠ - هجرة الكفاءات العلمية العربية تُعتبر خسارة للتعليم في الدول العربية في جميع مراحله .
 - ١١ - إن هجرة الكفاءات العلمية من الدول النامية بشكل عام ومنها الدول العربية إلى الدول الصناعية المتقدمة يؤدي إلى تمركز المعرفة والتكنولوجيا في مناطق معينة من العالم وحرمان مناطق أخرى هي الدول النامية ، وهذا يؤدي إلى هيمنة الدول الصناعية وازدياد خنوع الدول النامية^(٢) .
 - ١٢ - إن هجرة الكفاءات العلمية العربية إلى الخارج وازديادها سنة بعد أخرى يؤدي إلى تعطيل أو إيقاف عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية في الدول العربية وجعلها تابع ومستهلك للصناعات الأجنبية^(٣) .
 - ١٣ - إن هجرة الكفاءات العلمية العربية أدى إلى غلق الكثير من مراكز البحث العلمي في الدول العربية ، وغلق العديد من الأقسام العلمية في جامعاتها .
 - ١٤ - تزداد خطورة هجرة الكفاءات العلمية العربية يوماً بعد آخر باعتبارها عملية تهديم كبرى لكل المحاولات الرامية إلى تشوير التنمية والتطور التكنولوجي السريع ، الأمر الذي يجعل من الهوة العلمية والتكنولوجية والحضارية تزداد عمقاً مقارنة مع البلدان المتقدمة ، فمن خلال خسارة العنصر البشري المؤهل تتفاقم مشاكل التنمية في الدول العربية وتتضاعف خسائرها أكثر فأكثر نتيجة العجز الكبير الذي يحدث لها في القدرات العلمية والتكنولوجية ما يحدد ويضيق كثيراً من حجم الطاقة الاستيعابية للاقتصاد عموماً .
- ثالثاً : مقترحات إيقاف ظاهرة نزيف أو هجرة العقول العربية بشكل عام والعراقية بشكل خاص وأستقطاب المهاجر منها :**

^١ محمد هشام - خواجهكة - استنزاف العقول العربية - مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، ع ٣٢ ، ١٩٩٦ ، ص ٦٨ . - د. الياس زين - أخطار نزيف الأدمغة - مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، ع ٩٤ ، ١٩٩٨ ، ص ٦٣ .

^٢ ولد إبراهيم الصوفي ، التنمية وهجرة الأدمغة في العالم العربي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، دراسات إستراتيجية ، أبو ظبي ، الإمارات ، ٢٠٠١ ، ص ١٨ .

^٣ الاتحاد البرلماني العربي ، مذكرة الأمانة العامة حول هجرة الأدمغة العربية-المؤتمر العاشر للاتحاد ، مجلة البرلمان العربي ، السنة ٢٢ ، ع ٨٢ ، ٢٠١٠ ، ص ١٦ .

إن هجرة (نزيف) العقول العربية يُعتبر من أخطر القضايا التي تواجه الدول العربية بشكل عام ، وأن إيقافها أو معالجتها يحتاج إلى وقفة جادة وموضوعية ، وأفق واسع يتلمس تعقيدات الواقع العربي ، إذ أن الخطورة التي تشكلها هجرة الكفاءات العلمية العربية على عمليات التنمية في الدول العربية تتطلب إيجاد حلول لمعالجة أو الحد من هذه الظاهرة ، والحل الأمثل يكمن من خلال وضع إستراتيجية عربية متكاملة للتصدي لهذه المشكلة ، وينبغي أن تشارك في وضع هذه الإستراتيجية كل من جامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي والمنظمات العربية غير الحكومية ، ومنظمة العمل الدولية ومنظمة اليونسكو ، وكل من يمتلك خبرات ودراسات جادة في هذا الموضوع . ويمكن للمقترحات المتواضعة الآتية أن تسهم في معالجة هذه الظاهرة واستقطاب بعض الكفاءات المهاجرة^(١) :

- ١ - احترام الجانب الإنساني في الكفاءات العلمية وخاصة ما يتعلق منها بحرية الرأي بأختصاصاتهم الفنية .
- ٢ - إعادة النظر جذرياً في سلم الأجور والرواتب التي تُمنح للكفاءات العلمية في بلدانهم، وتقديم حوافز مادية ومعنوية ترتبط بالبحث والإنتاج وتقديم الخدمات اللازمة لقيامهم بأعمالهم على أحسن وجه ممكن .
- ٣ - تكثيف رعاية المبعوثين للبحث والدراسة والتدريب، رعاية مادية ومعنوية، والتوجه الجاد للاستفادة من طاقات البحث والدراسة المتاحة في الدول العربية، وإرسال أساتذة أكفاء للاتصال بالمبعوثين أو الدارسين في الخارج وتحمل تكلفة عودتهم كل سنة إلى عوائلهم ووضع برامج لإشراكهم في العمل والإنتاج أثناء الإجازة الدراسية.
- ٤ - إيجاد مراكز للبحوث وتطوير الموجود منها.
- ٥ - تشجيع التأليف والترجمة وتسهيل عملية الطبع.
- ٦ - تسهيل مصادر المعرفة وتسهيل الحصول عليها من خلال الارتباط بالشبكة العالمية للمعلومات.
- ٧ - وضع برامج تدريبية فاعلة لتطوير قدرات أعضاء الهيئة التدريسية داخل البلد وخارجه.
- ٨ - توفير السكن اللائق لأعضاء هيئة التدريس والكفاءات العلمية الأخرى.
- ٩ - إجراء مسح شامل للكفاءات العربية المهاجرة (المستقرة في المهجر) بهدف التعرف على حجمها ومواقعها وميادين أختصاصها وظروف عملها وبذل الجهود الكافية لإقناعها بالعودة إلى الوطن ،^(٢) للاستفادة منها.
- ١٠ - وضع برامج وطنية لمواجهة هجرة الكفاءات العلمية وإنشاء مراكز للبحوث التنموية والعلمية ، والتعاون مع الهيئات الدولية والإقليمية لإصدار الوثائق التي تنظم أوضاع المهاجرين من العلماء وأصحاب الكفاءات .
- ١١ - حث الحكومات العربية على تكوين الجمعيات والروابط لاستيعاب أصحاب الكفاءات المهاجرة من بلدانها ، وإزالة جميع العوائق التي تعيق ربطهم بوطنهم الأصلي ، ومنحهم الحوافز المادية والمعنوية ، وتيسير إجراءات عودتهم إلى أوطانهم للمشاركة في عمليات التنمية والتطوير^(٣) .
- ١٢ - تنظيم مؤتمرات للمغتربين العرب من أصحاب الكفاءات وطلب مساعدتهم وخبراتهم سواء في ميدان نقل التكنولوجيا أو المشاركة في تنفيذ المشروعات .
- ١٣ - احترام الحريات الأكاديمية وصيانتها وعدم تسييس التعليم أو عسكرته ، وهذا الموضوع له صلة وثيقة بحقوق الإنسان وخضوع الدولة والأفراد للقانون على السواء .
- ١٤ - إنشاء لجان دائمة متخصصة برعاية شؤون الكفاءات ومنحها الصلاحيات الكافية من أجل استقطاب ما يمكن استقطابه من الكفاءات المهاجرة ، ورعاية شؤونهم في الوطن الأصلي .
- ١٥ - من أجل الحد من تفكير الكفاءات العلمية العربية بالهجرة ، أو من أجل استقطاب تلك الكفاءات المهاجرة ، يجب أن تقوم الدول العربية بتوفير الحريات السياسية والأمن الشخصي لأصحاب الكفاءات^(٤) .
- ١٦ - تقليل الشعور بالغبن بالمقارنة مع أقرانهم أصحاب الكفاءات والخبرات الأجانب العاملين في الدول العربية من حيث الأجور والرواتب .

^١ أحمد أبو الوفا وآخرون ((العجول)) المسؤولة تطرد العقول المفكرة (الأدمغة العربية المهاجرة .. جرح يثخن الجسد العربي) مجلة منتدى المثقف العربي - ٣٨٤ ، ٢٠٠٤ ، ص ١٦

^٢ جمال داود سلمان ، اثر هجرة الأدمغة العربية في التنمية الاقتصادية ، مجلة الفيصل ، ٣٤٨٤ ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٦ .

^٣ - د. محمد رشيد ، الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع - عمان ، الأردن ، ٢٠٠٠ ، ص ١٢٠

^٤ د. محمد رشيد - مصدر سابق ، ص ١١٥ .

- ١٧- الاتصال المستمر بأصحاب الكفاءات العلمية المهاجرة بما ينمي روح التعاون وإثارة مشاعر الحنين للوطن من أجل خلق رغبة لديهم بالعودة لأوطانهم .
- ١٨- الأهتمام بالجامعات العربية ومنحها شيء من الاستقلالية من النواحي الثقافية والعلمية والإدارية وزيادة الأقسام العلمية التي تحتاجها ، والتشجيع على الدراسات العليا والبحث المستمر مع ضرورة توفير مستلزمات البحث والتطوير ^(١) .

الاستنتاجات :

- بعد دراسة أسباب أو دوافع هجرة العقول العربية منذ عقد الخمسينات من القرن الماضي وحتى الآن وما ترتب عنها من آثار سلبية على عمليات التنمية خرج الباحث بالاستنتاجات الآتية :
- ١- إن سبب هجرة الكفاءات العلمية العربية وتزايدها سنة بعد أخرى يعود للأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة في الدول العربية ، وكذلك المستوى المعيشي المتردي الذي يعيشه غالبية المواطنين في هذه الدول ومنهم أصحاب الكفاءات العلمية ، بسبب سياسة العنف والعنف المضاد الذي تعتمده الأحزاب الحاكمة وسوء توزيع الثروة والدخل .
 - ٢- بدأت هجرة الكفاءات العلمية العربية منذ أواسط القرن العشرين ولا تزال مستمرة وربما تزداد سنة بعد أخرى بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية والعلمية في معظم الدول العربية.
 - ٣- إن ٥٠% من الأطباء و ٢٣% من المهندسين و ١٥% من العلماء من مجموع الكفاءات العربية المتخرجة يهاجرون متوجهين إلى أوروبا وأمريكا وكندا بوجه خاص.
 - ٤- إن الدول العربية مجتمعة تساهم بثلاث هجرة الكفاءات من الدول النامية .
 - ٥- إن هجرة الكفاءات العلمية العربية واستمرار هذه الظاهرة بالتأكيد سيؤدي إلى توسيع الهوة بين الدول الصناعية من جهة والدول العربية من جهة أخرى ، لأن هجرة أصحاب الكفاءات إلى الدول الصناعية يعطي هذه الدول فوائد كبيرة ذات مردود اقتصادي مباشر ، بينما تشكل بالمقابل خسارة كبيرة للدول العربية التي نزحت منها تلك الكفاءات ، كما أن التكنولوجيا والابتكارات العلمية المتطورة التي أبدعها أو أسهم في إبداعها أولئك العلماء المهاجرون تعتبر ملكاً خالصاً للدول (الجاذبة الدول الصناعية) .
 - ٦- عدم اهتمام الدول العربية بالبحث العلمي وعدم وضع التخصيصات المناسبة لذلك كان أحد أسباب الهجرة.
 - ٧- إن استمرار هجرة الكفاءات العلمية العربية إلى الخارج أدى وسيؤدي إلى تراجع التنمية في الدول العربية بمختلف أنواعها .
 - ٨- هجرة الكفاءات العلمية العربية يؤدي إلى استمرار أستيراد الخبرات العلمية الأجنبية من الخارج لتلافي النقص الحاصل من جراء تلك الهجرة وبالتالي الوقوع في دائرة التبعية الاقتصادية . بالإضافة إلى التكلفة الاقتصادية لهذه الخبرات .
 - ٩- تؤدي هجرة الكفاءات إلى انخفاض المستويات التعليمية في الجامعات العربية نتيجة تناقص عدد المؤهلين من إعطاء الهيئة التدريسية ، مما يؤدي إلى تخرج دفعات ذات كفاءة محدودة .
 - ١٠- إن هجرة الكفاءات العلمية العربية واستمرار هذه الظاهرة أدى إلى تناقص القدرة على الربط بين التطورات الثقافية والتعليمية في هذه الدول وبين متطلبات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
 - ١١- وجود علاقة متبادلة بين التنمية وهجرة الكفاءات العلمية ، ففي حال استمرار عجز الدول العربية عن خلق الظروف الكفيلة بوقف هذه الظاهرة ، فإن مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية ستبقى معطلة ومُتعثرة ، وكلما تأخر تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية فسوف يؤدي ذلك إلى مزيد من هجرة الكفاءات ، وحرمان الدول العربية من الكفاءات والكوادر القادرة على تطويرها .

^١ د. تركي البيرماني - شبكة الانترنت الموقع / . 2007.Turkal bermani @ yahoo.com

- ١٢- إن احد أهم الأسباب التي تؤدي إلى هجرة الكفاءات العلمية العربية هي عدم اهتمام الدول العربية بالباحث العربي وعدم توفير الحرية الأكاديمية وانخفاض تخصيصات البحث العلمي مما تجعل الباحث العلمي حائراً في انجاز بحثه ودراسته ، مما يجعله ذلك يفكر بالهجرة إلى الخارج .
 - ١٣- بالإضافة إلى الجانب الاقتصادي والمستوى المعيشي المتردي الذي يعيشه صاحب الكفاءة العربية ، فإن الجانب الأمني والسياسي غير المستقران وعدم احترام أصحاب الكفاءات العلمية في المجتمعات العربية إلى درجة أن الشرطي أو رجل الأمن يكون مقدراً أكثر من صاحب الكفاءة ، كل هذه الأمور وغيرها كانت سبباً في هجرة الكفاءات العلمية العربية نحو الخارج .
 - ١٤- إن زواج طالب العلم في الخارج من أجنبيات أثناء أو بعد تخرجه يضع المهاجر أمام الأمر الواقع فيما بعد ، إذ يصعب عليه ترك زوجته وأولاده لاعتبارات عديدة منها مثلاً أن زوجته وأولاده لا يستطيعون العيش في الدول النامية ، مما يجعل صاحب الكفاءة يفكر بالعيش والاستقرار في الدولة الأجنبية .
 - ١٥- وجود القوانين والتشريعات المتعسفة تكون في كثير من الأحيان سبباً في هروب أصحاب الكفاءات العلمية إلى الخارج أو منع أصحاب الكفاءات الموجودة بالخارج من العودة إلى أوطانها .
 - ١٦- عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وازدياد معدلات البطالة في الدول العربية تجبر الكفاءات العلمية للهجرة .
 - ١٧- عدم وجود تنسيق بين خطط التنمية من ناحية والإنتاج والبحث العلمي من ناحية أخرى ، تجعل أصحاب الكفاءات يفكرون بالهجرة .
 - ١٨- هجرة الكفاءات العلمية العربية إلى الخارج يؤدي إلى تخلف هذه الدول من الناحية العلمية والتكنولوجية وتراجع الزراعة والصناعة وغيرها من الأمور .
 - ١٩- إن توفر مستلزمات البحث والتطوير والمستوى المعيشي اللائق والأجور المرتفعة والاستقرار الأمني والسياسي واحترام أصحاب الكفاءات العلمية في الدول الصناعية المتقدمة تكون أسباب مهمة في هجرة أصحاب الكفاءات من الدول العربية .
- التوصيات :** يضع الباحث في ختام بحثه هذا جملة من التوصيات التي سبق وان أكد على الكثير منها أساتذتنا العلماء والباحثون من قبل، عسى أن تساهم في معالجة مشكلة هجرة العقول العربية وهي :
- ١- توفير الحريات الفكرية والسياسية لأصحاب الكفاءات العلمية .
 - ٢- توفير الحوافز المادية والمعنوية لأصحاب الكفاءات العلمية وذلك من خلال زيادة رواتب وأجور هذه الشريحة من المجتمع بما يجعلهم يشعرون بقيمة عملهم وانجازاتهم العلمية .
 - ٣- إصلاح سياسة التوظيف في الدول العربية وذلك من خلال وضع الرجل المناسب في المكان المناسب .
 - ٤- وضع خطة شاملة طويلة الأمد ، وخطط فرعية مرحلية لاحتياجات الدول العربية من القوى العاملة المؤهلة علمياً وعملياً في القطاعات الرئيسية للتنمية وفي كافة المجالات.
 - ٥- العمل على استثمار وتشغيل الكفاءات العلمية العربية المحلية في مشاريع البناء والتطوير والتنمية ، وعدم تفضيل الخبرات الأجنبية عليها إلا عند الضرورة القصوى.
 - ٦- الاهتمام بالبحث العلمي وفتح وتوسيع مراكز البحث العلمي الموجودة وتخصيص المبالغ المناسبة لذلك .
 - ٧- على الدول العربية اتخاذ قرارات سياسية واقتصادية مناسبة لتحسين البيئة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية داخل دولهم للمحافظة على الكفاءات العلمية العربية وجذب الكفاءات الموجودة في الخارج .
 - ٨- تخصيص حصة من الموازنة العامة للدولة لأغراض البحث والتطوير .
 - ٩- زيادة الاهتمام بالباحث العربي ، من ناحية تحسين أوضاعه المادية ومستوى معيشتة وتأمين مستلزماته اللازمة للقيام بالبحث العلمي ، وتوفير الحد الأدنى من الاستقرار النفسي والذهني للباحثين ومنحهم حرية التحرك والتنقل والاتصال بمعزل عن العوامل السياسية .
 - ١٠- ضرورة العمل على رفع مستوى مهارة العمالة العربية ، والتركيز على التخصصات والمهن التي تحتاجها أسواق العمل الخارجية ، حتى تصبح لها القدرة على منافسة العمالة الأجنبية الأخرى
 - ١١- العمل على وضع برنامج محدد هدفه الأساسي كيفية استقطاب الكفاءات العلمية العربية المهاجرة .
 - ١٢- ربط الحاجة إلى القوى العاملة بمتطلبات التنمية الأساسية .

- ١٣- من اجل منع أو الحد من هجرة الكفاءات العلمية العربية ، أو استقطاب تلك الكفاءات العلمية المهاجرة يجب أن تقوم الدول العربية بتوفير الحريات السياسية والأمن الشخصي لأصحاب تلك الكفاءات بالإضافة إلى المستوى المعاشي اللائق والاحترام والتقدير من قبل الدولة والمجتمع على السواء ، فضلاً عن المستوى المعاشي الجيد والسكن اللائق .
- ١٤- السماح للكفاءات العلمية بالعمل وإنشاء المكاتب الاستشارية وممارسة الأنشطة بموجب تعليمات تنظم داخل الوطن الأم .
- ١٥- الأخذ بنظر الاعتبار ضرورات تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار السياسي ، فان واحداً من المهام المطلوبة في رعاية الكفاءات العلمية المهاجرة وتشجيع عودتهم هو ضمان حرية الانتقال والسفر وعدم تنمية الشعور لديهم بان عودتهم إلى الوطن سوف تحرمهم من السفر ثانية .
- ١٦- إن دعوة أصحاب الكفاءات المستقرين في الخارج لإلقاء محاضرات علمية في مجال تخصصهم وتسهيل لقائهم بزملائهم في البلد الأم ، يُعتبر من العوامل المهمة في إدامة صلة المهاجرين بأوطانهم وزملائهم وسهولة دعوتهم فيما بعد للعودة إلى أوطانهم .
- ١٧- تأسيس مراكز للبحوث العلمية المختلفة في رحاب الجامعات والتعامل مع هذه المراكز بالاهتمام الكافي وتأمين كافة مستلزمات عملها .
- ١٨- إعادة النظر بمفهوم الجامعة وبفلسفتها وأهدافها وتقنياتها ، إذ لم تعد الجامعة مجرد مؤسسة مهمتها نقل المعرفة (التدريس) والبحث العلمي فحسب ، بل هي مؤسسة مهمتها تنمية العقل الناقد والفكر الحر ومراكزاً استشارية لحل مشكلات المجتمع والإسهام في تطويره .
- ١٩- الاهتمام الجاد بالجوانب التربوية والوطنية وتوسيع المدارك الثقافية وتنشئة الأجيال على أسس قائمة على الاحترام والإخلاص في العمل وتحمل المسؤولية وأداء الواجب واحترام حقوق وواجبات الآخرين
- ٢٠- الدعوة إلى تسهيل مهام عمل أصحاب الكفاءات في مختلف الدول العربية وتخفيف الإجراءات المعقدة التي تقيد سفر وتنقل أصحاب الكفاءات بين هذه الدول ، لكي نقلل من هجرة الكفاءات إلى الدول الأجنبية.
- ٢١- وأخيراً وليس آخراً ، إن العامل الأهم لبقاء الكفاءات العلمية داخل أوطانها ، أو تشجيع الكفاءات المهاجرة بالعودة إلى أوطانها ، هو احترام وتقدير الكفاءات العلمية وتحقيق الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي في هذه الدول والتبادل السلمي للسلطة ، وتوفير السكن اللائق والمستوى المعيشي الجيد الذي يحفظ كرامتها ويضمن مستقبلها ويجعلها تتفرغ للبحث والتطوير ، وعدم تسييس الجامعات ومراكز البحث العلمي .

